الفصل الأول

مفهوم الدولة الريعية والتنمية الحجرية وأزمة بلدان الخليج العربية

تمهيد

في القرن السابق لاكتشاف النفط والاستخدام اللاحق لعائداته لتحسين القوة الاقتصادية، ومشروعات الرعاية الاجتماعية، كانت المجتمعات العربية في منطقة الخليج في أسوأ ظروفها عبر تاريخها المضطرب الطويل.

وكما تشير المصادر، فإن الأدلة تؤكد على أنه قبل هجرة الإنسان إلى قارة أوروبا ، أثرى التجار العرب القادمون من منطقة الخليج، حضارات الهلال الخصيب القديمة تجارياً وثقافياً. وعلى الرغم من وجود فترات انحطاط ، إلا أن هذا الإثراء استمر قرابة ألف عام، وكانت التجارة الخليجية نشطة أثناء العصر القديم، لكنها لم تكن كذلك في العصور الوسطى. ففي القرن التاسع الميلادي كان تجار منطقة الخليج يسافرون إلى الصين، ويعودون عبر مياه الخليج إلى البصرة، ميسرين بذلك انتقال وتبادل الأفكار والبضائع بين الحضارات العظمى لذلك الزمان . وخلافاً لسكان وسط الجزيرة العربية فإن سكان سواحل منطقة الخليج كانوا دائماً معرضين للتأثيرات الخارجية . فالمجال الثقافي والاقتصادي الذي تنتمي إليه بلدان الخليج العربي ليس مقصوراً فقط على الجزيرة العربية لكنه يشمل كل منطقة الخليج من العرب والإيرانيين والأفارقة الذين يعبرون جانبي الخليج والبحر الأحمر دائما دون عوائق تذكر.

وتعد المنافسة الثابتة بين الدول التجارية الغربية والرغبة في السيطرة (على الموارد والأسواق) أحد العوامل الرئيسة التي أثرت أثراً هاماً في تاريخ بلدان الخليج . أما العامل الثاني ، والذي قدر له أن يكون بالغ الحسم لأوضاع هذه البلدان ، فقد تمثل في اهتمام الأجانب من أوروبيين وعثمانيين، ومصريين بالمنطقة . فبعد دخول الأوروبيين وقبل وصول النفوذ الأوروبي إلى ذروته في خليج هر مز – الذي يقع قرب الساحل الإيراني – كان خليج هرمز مركزاً رئيسياً للتجارة في العالم لدرجة كان فيها مضربا للأمثال حيث يقول المثل " إذا كان العالم خاتماً فإن هرمز درته ".

وبالنسبة لمجريات الأحداث في أوروبا ، استطاع البريطانيون البقاء في بلدان الخليج أكثر من الهولنديين، وتمكنوا بهدوء، ولكن بفاعلية، من بسط نفوذهم على المنطقة، حيث قاموا بتمزيق منطقة الخليج وتهدئتها وتسخيرها لمصالحهم، عن طريق استغلال القرصنة، والأحقاد القبلية، وبث روح الاختلاف، وتشجيع المنافسة المتبادلة بين بلدان الخليج، وتوظيفها لخدمة مصالحهم الاستعمارية، عبر سلسلة من معاهدات العزل والتقييد، وتمزيق الأرض إلى مساحات، على شكل بلدان، وهندسة أنظمة لحكم هذه المساحات الممزقة وتصنيعها، والمحافظة على ديمومة هذا التمزق وحكوماته. ومع أن التجار المحليين كانوا ما يزالون نشطين، إلا أنهم كانوا مقيدين بهذه المعاهدات. وفي السنوات الأولى للقرن التاسع عشر، برزت القوة الخليجية الناهضة، خصوصاً الكويت والبحرين، وحققت ثروة ضخمة عن طريق التجارة . ولكون بلدان الخليج العربية لم تكن ذات موارد طبيعية باستثناء اللؤلؤ وأشجار النخيل، فإن النشاطات البحرية والتجارة البينية لم تكن فقط هي أسهل السبل لبلدان الخليج العربي لتحقيق الثراء، بل كانت فعلياً هي السبيل الوحيد الذي لا يستطيعون الحفاظ على حياتهم دونه.

ولقد انبثق التغيير المفاجئ في الظروف المعيشية لمجتمعات الخليج عندما بدأت البواخر التجارية الأوروبية والتقنية المرتبطة بها في الظهور على مياه الخليج في ستينيات القرن التاسع عشر. ومع أن عرب منطقة الخليج كانوا يقومون بتصنيع وبناء أنواع من السفن تصنيعا يدويا خاصة تلك السفن التي كانت تحمل عدة أطنان من البضائع من الصين وإليها إلا أنهم لم يطوروها صناعيا بحيث يستطيعون منافسة السفن الأوروبية، وبقوا متقوقعين داخل أوضاعهم التقليدية والسياسية معزولين عن التأثيرات الكثيرة بوساطة معاهدات الحماية البريطانية التي جعلت البلدان الخليجية تسير في درب الانحطاط وبقيت كذلك ولم تزدهر استهلاكيا إلا باكتشاف النفط.

في فترة ما قبل النفط، اعتمد عرب الخليج على مواردهم الطبيعية وأهمها (اللؤلؤ) وتمور النخيل، وهي شحيحة بالطبع"، واستمر هذا الاعتماد حتى تمكن اليابانيون من تهديد أهم هذه الموارد ، وذلك عندما بدأ اليابانيون في سنة 1920م بإنتاج اللؤلؤ الصناعي، مما أدى إلى المزيد من تراجع الرفاهية الاقتصادية للبحرين وقطر ومعظم منطقة ساحل الخليج العربي، وعليه فقد بات مصدر العيش الرئيس هو التجارة البسيطة وبعض المقايضات الأخرى مع الأوروبيين الذين يقومون بزيارات قصيرة إلى هناك. كما أن الكساد العالمي في سنة 1930م قلل من حركة الملاحة في الخليج ونتيجة لذلك قل مردود أولئك الذين يقدمون الخدمات مما أدى إلى العودة إلى ممارسة سكان الخليج (خاصة في دبي) للأساليب القديمة، المتمثلة في مزاولة أنشطة تهريب الذهب إلى الهند.

ولقد عمل ظهور النفط، وتغير الأولويات البريطانية خصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية على تغيير الأوضاع . فاكتشاف النفط وإن كانت عمليات الاستفادة العملية من الثروة التي تراكمت من إيراداته في البداية بطيئة، إلا أنه أدى إلى استيقاظ عرب الخليج من سباتهم الطويل، لكنه كان استيقاظاً لأفراد مجتمع يفتقر إلى الآليات اللازمة للنهوض والتطور، وكان ذلك بصفة أساسية نتيجة للجهل المتفشي بينهم، وعدم تعرضهم لنوعيات التحولات الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية الإيجابية التي لا يمكن أن تشتريها النقود. ومع أن بلدان الخليج العربية تكاد تكون متماثلة في كل شيء إلا أنها لم تكن متناغمة أبدا مع بعضها البعض ، كما أن كل واحدة منها بدأت تتحرك منفردة نحو التغيير وبنسب مختلفة اعتمادا على التقاليد والدخل المادي. ومحصلة لهذا التحرك نحو التغيير فإن التغير المثير الذي حدث هو أن عُمان، ورأس الخيمة، والشارقة، التي كانت الأغنى والأقوى من بين كيانات الخليج في بداية التحرك أصبحت بعد ذلك هي الأفقر.

وبمجرد أن أدركت بلدان الخليج العربية وضعيتها الغنية، وما يجب عليها أن تفعل، فإن النظام الاجتماعي التقليدي المبني على النسيج القبلي مكنها، من تكوين أشكال من أنظمة حكم متفردة، لدول وبلدان محدثة، حلول الكثير من الباحثين دراستها لاستكشاف ماهيتها والتعرف على وظيفتها في ضوء مفاهيم العلوم السياسية والاجتماعية السائدة.

ولقد حاول بعض هؤلاء المهتمين تصنيف بلدان الخليج العربية ضمن مجموعة الدول الريعية من منطلق أن دخل بلدان الخليج العربية من النفط ما هو إلا عبارة عن ريع خارجي، يعطى لهذه البلدان بشكل مستمر ومنتظم من شركات نفط الدول المتحكمة، كإيجار لأراضيها، مقابل استغلال هذه الشركات لثروات بلدان الخليج العربية البترولية. كما لجأ بعض المختصين إلى تصنيف بلدان الخليج العربية ضمن منظومة الدول التسلطية. والدولة التسلطية هي دول تنشئوها الدول المتحكمة أو تستغل ظروف نشأتها وتكون مع النخب الحاكمة لهذه الدول الناشئة تحالف تقوم الدول المتحكمة بموجبه بضمان حكم واستمرار احتكار السلطة في هذه الدول أو البلدان الناشئة للنخب المتعاونة معها وحماية ورعاية مصالح هذه النخب الحاكمة مقابل أن تقوم هذه النخب بالدور المعد لها في استراتيجية المصالح الحيوية للدول أو الدولة المتحكمة وتنفيذ ما تقتضيه من متطلبات سياسية ولوجستية.

ومع أن كلا التصنيفين له من الإطار النظري والمفهومي ما يبرره في بعض الأوجه، إلا أن القصور في الأوجه الأخرى يجعل من اللازم على المشتغلين في العلوم الاجتماعية ضرورة البحث المستمر عن مفاهيم أخرى تسهم في إضاءة نفق الضعف والتخلف المغلف بازدهار مزيف الذي يعيشه فيه أبناء بلدان الخليج العربية. ومن هذا المنطلق تأتي أهمية هذه المحاولة

لدراسة ومنا قشة مفهومي الدولة الربَقية• والتنمية الحجرية. ولتوضيح هذين المفهومين اضطر الباحث إلى اقتباس بعض النصوص التي وردت في

• **دولة ربقية:** من الواضح أن مصطلح **الربقية** يحتاج إلى شرح طويل وهذا ما سيحققه بمشيئة الله هذا الكتاب . ولا شك أن المصطلح بالمعنى **الذي** استعمل في هذا الكتاب يعد جديدا على علوم السياسة والاجتماع ، ومن هنا كانت **الحاجة** إلى معرفة تاريخ الكلمة واستعمالاتها وهي في الحقيقة كلمة غنية بالدلالة **وتعدد الاستعمالات** . وقد حرصنا هنا أن نسجل دوران الكلمة ومعانيها واستعمالها كما سجلتها معاجم اللغة الكبرى وخاصة اللسان وغيره.

الربق: الخيط، الواحدة ر بقة. **والربق، بالكسر:** الحبل والحلقة **تشد بها** الغنم الصغار لئلا ترضع، والجمع أرباق ورباق وربق. وفي الحديث : لكم العهد **ما لم تأكلوا الرباق**، شبه ما يلزم الأعناق من العهد بالرباق واستعار الأكل لنقض العهد، وفي حديث عمر : وتذروا أرباقها في أعناقها، شبه ما قلدته أعناقها من **الأوزار والآثام أو من** وجوب الحج بالأرباق اللازمة لأعناق البهم. وأخرج **ربقة** الإسلام من عنقه : فارق الجماعة، ويروى عن حذيفة : من فارق الجماعة قيد شبر فقد خلع **ربقة الإسلام من عنقه، الربقة** في الأصل : عروة في حبل تجعل في عنق البهيمة أو يدها تمسكها، فاستعارها للإسلام، يعني ما يشد المسلم به نفسه من عرى الإسلام أي حدوده وأحكامه وأوامره ونواهيه، قال شمر : قال يحيى بن آدم أراد **بربقة** الإسلام عقد الإسلام، قال : ومعنى مفارقة الجماعة ترك السنة واتباع البدعة. وفي الصحاح : **الربق، بالكسر**، حبل فيه عدة عرى تشد به البهم، الواحدة من العرى **ربقة**، وفرج عنه ربقته أي كربته، وكل ذلك على المثل والأصل ما تقدم. **والربق، بالفتح**: مصدر قولك ربقت الشاة والجدي أن أربقها وأربقها ربقا وربقها شدها في الربقة، وفي الصحاح : جعل رأسه في **الربقة فارتبق. ويقال : ارتبق** الظبي في حبالتي أي علق، والعرب تقول : رمدت الضأن **فربق** ربق. والربقة : البهيمة المربوقة في الربق. وشاة ربيقة وربيق ومربقة : **مربوقة، شاة مربوقة** وشاة مربقة. وقد قيل : إن **التربيق** أيضا الحلقة والحبل تشد به الغنم، **فإن كان** ذلك فالتربيق اسم كالتنبيت الذي هو النبات، والتمتين الذي هو خيط من خيوط **الفسطاط. وفي** حديث عائشة تصف أباها، رضي الله عنهما : واضطرب حبل الدين **فأخذ بطرفيه وربق** لكم=

مراجع هذه الدراسة دون الإشارة لمرجعها ومن ثم توظيف هذه النصوص المقتبسة بما يخدم توضيح دلالات المفهومين وتفسيرها.

مفهوم الدولة الربقية والتنمية الحجرية:

والدولة الربقية: هي الدولة التي تتحالف فيه قبيلة كبيرة أو إحدى الأسر القوية مع النشطين من أعضاء إحدى الحركات الدينية وينتج عن هذا التحالف تحديد أطروحات تحالفية تخدم طموحات القبيلة أو الأسرة القوية والحركة الدينية السياسية، لإخضاع سكان المنطقة الجغرافية المحددة لنفوذ تحالف تلك القبيلة أو الأسرة والحركة الدينية من قبل القوى الاستعمارية المتحكمة في شؤون المنطقة وصاحبة المصلحة الحيوية فيها، وذلك بغرض تحجيم حراك سكان منطقة قلب الجزيرة وسواحلها ومنع تواصل نسيجهم

=أثناءه، تريد لما اضطرب الأمر يوم الردة أحاط به من جوانبه وضمه فلم يشذ منهم أحد ولم يخرج عما جمعهم عليه، وهو من تربيق البهم شده في الرباق. وفي حديث علي : قال لموسى بن طلحة: انطلق إلى العسكر، فما وجدت من سلاح أو ثوب **ارتبق** فاقبضه واتق الله واجلس في بيتك، **ربقت** الشيء وارتبقته لنفسي كربطته وارتبطته، وهو من **الربقة**: أي ما وجدت من شيء أخذ منكم وأصيب فاسترجعه، وكان من حكمه في أهل البغي أن ما وجد من مالهم في يد أحد يسترجع منه. **والربق** ما تربق به الشاة، وهو خيط يثنى حلقة ثم يجعل رأس الشاة فيه ثم يشد، وقال الزهري: سمعت ذلك من أعراب بني تميم. قال شمر : سمعت أعرابية وقد عمدت إلى حبل فعقدت فيه أربع عرى وجعلت أعناق صبيان أربعة فيها، وهي تقول : أربع مربقات، وكذلك يصنع بالسخال.

والربقة كما جاء في التهذيب هي نسج من الصوف الأسود عرضه مثل عرض التكة، وفيه طريقة حمراء من عهن تعقد أطرافها، ثم تعلق في عنق الصبي وتخرج إحدى يديه منها كما يخرج الرجل إحدى يديه من حمائل السيف، وإنما تعلق الأعراب الربق في أعناق صبيانهم من العين. **وربق** فلانا في هذا الأمر يربقه ربقا فارتبق : أوقعه فيه فوقع. **وارتبق** في الحبالة نشب.

الاجتماعي وتكامله ،حتى يمكن السيطرة عليهم ويسهل استغلال ثرواتهم ويحال بينهم وبين إمكانية إعادة انبعاثهم دينيا وحضاريا. ويتم إخضاع السكان عن طريق آليات الهداية القسرية وأساليب الدعوة الإغرائية . ويعد كل من يرفض الخضوع لأطروحات هذا التحالف مفارقا للجماعة وخارجا من ربقة الإسلام، مستغلين في ذلك بعض النصوص الدينية مثل ما يروى عن حذيفة : من فارق الجماعة قيد شبر فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه ، والربقة في الأصل : عروة في حبل تجعل في عنق البهيمة أو يدها تمسكها ، فاستعارها للإسلام ، يعني ما يشد المسلم به نفسه من عرى الإسلام أي حدوده وأحكامه وأوامره ونواهيه كما تؤولها أطروحات هذا التحالف . وتعد الدولة الربقية ممتلكات للأسرة الحاكمة.وجميع الثروات في هذه البلدان تكاد تكون ملك للأسرة الحاكمة، ولا ينفق منه أهل هذه الأسرة إلا على من يقوم بحراستهم ويقاتل من أجلهم، ويخدم مصالحهم. وهكذا ينقسم الناس قسمين: السادة والعامة أو الرعاة (وهم الأمراء) والرعية (وهم بقية الناس). وتتميز الدولة الربقية بإن الحاكم فيها يعد هو الدولة، والدولة هي الحاكم ، والحاكم هو الحكومة. كما أنه من خصائص الدولة الربقيه أن انتماء المواطنين عادة ما يكون للوطن، أما ولاؤهم فغالبا ما يكون ولاء للحاكم أكثر مما هو ولاء للوطن. وفي الدولة الربقية يمد الحاكم وأبناؤه وذووه المعروفون بالأمراء أو الشيوخ أخطبوط تسلطهم إلى النظام الاقتصادي ليحتكروا ملكية وسائل الإنتاج ، وإلى النظام السياسي فيحتكروا وسائل التنظيم ،وإلى النظام الاجتماعي فيقدمون أنفسهم بديلا عن مؤسساته ، ويستبدلون ايدلوجيات المنافسة بايدلوجيات التسلط والإرهاب، وقيم المجتمع الأصيلة بقيم الاستهلاك المتعي وما يتطلبه ذلك من من تنمية حجرية ، ويقصد بالتنمية الحجرية•• ذلك النوع من التنمية الذي ينظر فيه الحاكم وذووه كما هو الحال

•• **حجر** : **الحجر**: الصخرة، والجمع في القلة أ حجار ، وفي الكثرة حجار وحجارة، قال

وفي التنزيل : (وقودها الناس والحجارة) : ألحقوا الهاء لتأنيث الجمع كما ذهب إليه سيبويه في البعولة والفحولة. الليث : الحجر جمعه الحجارة وليس بقياس لأن الحجر وما أشبه بجمع على أحجار ولكن يجوز الاستحسان في العربية كما أنه يجوز في الفقه .

ويقال : رمي **فلان بحجر الأرض** إذا رمي بداهية من الرجال. وفي حديث الأحنف بن قيس أنه قال لعلي حين سمي معاوية أحد الحكمين عمرو بن العاص : إنك قد رميت بحجر الأرض فاجعل معه ابن عباس فإنه لا يعقد عقدة إلا حلها، أي بداهية عظيمة تثبت -ثبوت الحجر في الأرض. وفي حديث الجساسة والدجال : تبعه أهل **الحجر وأهل المدر**، يريد أهل البوادي الذين يسكنون مواضع الأحجار والرمال، وأهل المدر أهل البادية.

وإستحجر الطين : صار حجرا، كما تقول : استنوق الجمل، ولا يتكلمون بهما إلا مزيدين ولهما نظائر وارض حجرة وحجيرة ومنحجرة : كثيرة الحجارة، وربما كني بالحجر عن الرمل، حكاه ابن الأعرابي .

والحجر والمحجر، كل ذلك : الحرام، والكسر أفصح، وقرئ بهن : وحرث حجر.

وروى الأزهري عن الصيداوي أنه سمع سيبويه يقول : **المحجر**، بفتح الجيم، الحرمة، ويقال : **تحجر على ما وسعه الله** أي حرمه وضيقه. وفي الحديث : لقد **تحجرت واسعا**، أي ضيقت ما وسعه الله وخصصت به نفسك دون غيرك، وقد حجره وحجره.

وفي التنزيل : ويقولون **حجرا محجورا**، أي حراما محرما. **والحاجور** : كالمحجر.

قال سيبويه : ويقول الرجل للرجل أتفعل كذا وكذا يافلان؟ فيقول : **حجرا** أي ستراً وبراءة من هذا الأمر، وهو راجع إلى معنى التحريم والحرمة. الليث : كان الرجل في الجاهلية يلقى الرجل يخافه في الشهر الحرام فيقول : **حجرا محجورا** أي حرام محرم عليك في هذا الشهر فلا يبدؤه منه شر. قال : فإذا كان يوم القيامة ورأى المشركون ملائكة العذاب قالوا : حجرا محجورا، وظنوا أن ذلك ينفعهم كفعلهم في الدنيا.

قال الأزهري. أما ما قاله الليث من تفسير قوله تعالى : ويقولون حجرا محجورا، إنه من قول المشركين للملائكة يوم القيادمة، فإن أهل التفسير الذين يعتمدون مثل ابن عباس وأصحابه فسروه على غير ما فسره الليث، قال ابن عباس : هذا كله من قول الملائكة،

قالوا للمشركين حجرا محجورا أي حجرت عليكم البشرى فلا تبشرون بخير. وروي عن ابي حاتم في قوله : "ويقولون حجرا" تم الكلام. قال أبو الحسن : هذا من قول المجرمين فقال الله محجورا عليهم أن يعاذوا وأن يجاروا كما كانوا يعاذون في الدنيا ويجارون، تحجر الله عليهم يوم القيامة، قال أبو حاتم وقال أحمد اللؤلؤي : بلغني عن ابن عباس أنه قال : هذا كله من قول الملائكة. قال الأزهري كذلك وهذا أشبه بنظم القرآن المنزل بلسان العرب، وأحرى أن يكون قوله حجرا محجورا كلاما واحدا لا كلامين مع إضمار كلام لا دليل عليه، وقال الفراء : **حجرا محجورا** اي حراما محرما، كما تقول : حجر التاجر على غلامه، وحجر الرجل على أهله. وقرئت حجرا محجورا أي حراما محرما عليهم البشرى. قال وأصل **الحجر في اللغة** ما حجرت عليه أي منعته من أن يوصل إليه. وكل ما منعت منه، فقد حجرت عليه، وكذلك حجر الحكام على الأيتام منعهم الحجرة التي ينزلها الناس، وهو ما حوطوا عليه.

والحجر، ساكن : مصدر حجر عليه القاضي يحجر حجرا إذا منعه من التصرف في ماله. وفي حديث عائشة وابن الزبير : لقد هممت أن **أحجر** عليها، هو من الحجر المنع، ومنه **حجر** القاضي على الصغير والسفيه إذا منعهما من التصرف في مالهما. أبو زيد في قوله وحرث حجر حرام ويقولون حجرا حراما، قال : والحاء في الحرفين بالضمة والكسرة لغتان. **وحجر الإنسان وحجره**، بالفتح والكسر : حضنه. وفي سورة النساء : في حجوركم من نسائكم، واحدها حجر، بفتح الحاء. يقال : **حجر المرأة** وحجرها حضنها، والجمع الحجور. وفي حديث عائشة، رضي الله عنها : هي اليتيمة تكون في حجر وليها، ويجوز من حجر الثوب وهو طرفه المتقدم لأن الإنسان يرى ولده في حجره، والولي : القائم بأمر اليتيم. والحجر، بالفتح والكسر : الثوب والحضن، والمصدر بالفتح لا غير. ابن سيده : الحجر المنع، حجر عليه يحجر حجرا وحجرا وحجرا وحجرانا وحجرانا منع منه. ولا حجر عنه أي لا دفع ولا منع.

وأنت في **حجرتي** أي منعتي. قال الأزهري : يقال هم في حجر فلان أي في كنفه ومنعته ومنعه، كله .

والحجرة من البيوت : معروفة لمنعها المال، **والحجار** : حائطها والجمع حجرات وحجرات وحجرات، لغات كلها. **والحجرة** : حظيرة الإبل، ومنه حجرة الدار. **تقول** : **احتجرت حجرة** أي اتخذتها، والجمع حجر مثل غرفة وغرف. وحجرات، بضم الجيم. وفي الحديث : أنه احتجرت حجيرة بخصفة أو حصير، الحجيرة : تصغير الحجرة، وهي **الموضع المنفرد**. وفي الحديث : **من نام على ظهر بيت ليس عليه حجار فقد برئت منه** الذمة، **الحجار** جمع حجر، بالكسر، أو من الحجرة وهي حظيرة الإبل **وحجرة الدار**، أي أنه يحجر الإنسان النائم ويمنعه من الوقوع والسقوط.

واستحجر القوم واحتجروا : اتخذوا حجرة. والحجرة والحجر، جميعا : للناحية، الأخيرة عن كراع. وقعد حجرة وحجرا أي ناحية.

والمتحجر من المال : كل ما كرش ولم يبلغ نصف البطنة ولم يبلغ الشبع كله، فإذا بلغ نصف البطنة لم يقل، فإذا رجع بعد سوء حال وعجف، فقد اجروش، وناس مجروسون.

والحجر : ما يحيط بالظفر من اللحم.

والمحجر : الحديقة، مثال المجلس. والمحاجر : الحدائق .

وفي حديث أبي الدرداء : رأيت رجلا من القوم يسير **حجرة** أي ناحية منفردا، وهو بفتح الحاء وسكون الجيم.**ومحجر العين** : ما دار بها وبدا من البرقع من جميع العين، وقيل : هو ما يظهر من نقاب المرأة وعمامة الرجل إذا اعتم، وقيل : هو ما دار بالعين من العظم الذي في أسفل الجفن، كل ذلك بفتح الميم وكسرها وكسر الجيم وفتحها.

ابن سيده : الحاجز ما يمسك الماء من سفة الوادي ويحيط به. الجوهري : الحاجر **والحاجور** ما يمسك الماء من شفة الوادي، وهو فاعول من الحجر، وهو المنع. ابن سيده: قال أبو حنيفه : **الحاجر** كرم مثناث وهو مطمئن له حروف مشرفة تحبس عليه الماء، وبذلك سمي حاجرا، والجمع حجران. **والحاجر** : منبت الرمث ومجتمعة ومستداره. **والحاجر** أيضا : الجدر الذي يمسك الماء بين الديار لاستدارته ايضا.

وفي حديث سعد بن معاذ : لما **تحجر** جرحه للبرء انفجر أي اجتمع والتأم وقرب بعضه من بعض.

في بلدان الخليج إلى المواطنين نظرة أبوية أي أن المواطنين ما هم إلا رعايا قاصرين غير قابلين للوصول إلى مرحلة الرشد مهما نموا نوعيا وتحسنوا شكليا وتزايدوا عدديا مما يستدعي رعايتهم عن طريق توسيع نطاق وأنفاق القطاع العام (الحكومي) لاستيعاب واحتضان هؤلاء المواطنين كما يحتضن الولي القاصرين ويقوم بالإنفاق عليهم.

وتعمل الدولة الريعية على أدلجة مواطنيها وعسكرتهم وفق مبادئ وأسس التحالف السياسي الديني ممثلا في **النخب المتحالفة الحاكمة** التي تتمكن من تحقيق الاحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة في المجتمع لمصلحتها. وتحقق الدولة الريعية هذا الاحتكار عن طريق اختراق المجتمع المدني وتحويل مؤسساته إلى تنظيمات أهلية أو شبه رسمية تضامنية كالغرف التجارية وعلماء المذاهب والفرق الدينية التي تعمل كامتداد لأجهزة

والحجر، بالكسر : العقل واللب لإمساكه ومنعه وإحاطته بالتمييز، وهو مشتق من القبيلين. وفي التنزيل : هل في ذلك قسم لذي حجر.

وحجر الإنسان وحجره : ما بين يديه من ثوبه. وحجر الرجل والمرأة وحجرهما : متاعهما، والفتح أعلى. ونشأ فلان في حجر فلان وحجره أي حفظه وستره.

والحجران : الذهب والفضة. ويقال للرجل إذا كثر ماله وعدده : **قد انتشرت حجرته وقد** ارتعج ماله وارتعج عدده.

والمحجر، بالفتح : ما حول القرية، ومنه محاجر أقيال اليمن **وهي الأحماء**، كان لكل واحد منهم حمى لا يرعاه غيره. الأزهري : محجر القيل من أقيال اليمن حوزته وناحيته =التي لا يدخل عليه فيها غيره. وفي الحديث : أنه كان له حصير يبسطه بالنهار ويحجره بالليل، وفي رواية : يحتجره أي يجعله لنفسه دون غيره. **قال ابن الأثير** : يقال حجرت الأرض واحتجرتها إذا ضربت عليها منارا تمنعها به عن غيرك.

وفي الحديث أنه كان يلقى جبريل، عليهما السلام، بأحجار المراء، **قال مجاهد** : هي قباء. وفي حديث الفتن : عند أحجار الزيت : هو موضع بالمدينة.

الدولة. كما أنها تخترق النظام الاقتصادي وتلحقه بالدولة، عن طريق توسيع القطاع الحكومي والهيمنة البيروقراطية الكاملة للدولة على الحياة الاقتصادية والاستيلاء على الفائض الاجتماعي وعلى فائض القيمة بدلا من الرأسماليين الأفراد من المواطنين الآخرين ، وتعتمد شرعية نظام الحكم فيها على استعمال القوة والإرهاب، أكثر من اعتمادها على الشرعية، ولذلك يتسم نظامها السياسي بالسمات التالية :

- أن الحاكم هو ظل الله في الأرض.
- عدم الاعتراف بأحقية السكان في تمثيل مصالحهم.
- أن الولاة (الحكام): هم ولاة الله على عباده وهم وكلاء العباد على نفوسهم ولا حاجة لوجود تنظيمات مجتمعية مستقلة عن الدولة كالأحزاب والنقابات والمنظمات المهنية.
- الوصول إلى السلطة غير انتخابي ويتم وفق آليات خاصة تضعها الأسر الحاكمة. فمن حكم وساس بعلم وعدل وأطاع الله ورسوله بحسب الإمكان فهو من الأبرار العادلين ، ومن حكم بجهل وظلم فهو من الظالمين المعتدين (إن الأبرار لفي نعيم وإن الفجار لفي جحيم) . وجماع السياسة أمران لابد للحاكم من أدائهما : أداء الأمانات لأهلها والحكم بالعدل.
- إن شرعية نظام الحكم المبنية على الأحقية بالقوة وليس بالقانون تلزم كل مؤمن بالله واليوم الآخر من المواطنين أن يقبل بحكم وولاية من آل إليه الحكم بالسلم أو بالقوة برا كان هذا الحاكم أو فاجرا. وإن تنازع عدد من المستبدين على السلطة لا يعفي الناس من ضرورة الاعتراف بأحدهم والواجب إتباع من غلب .
- إن أسلوب استخدام القوة في تغيير الحاكم باطل ولو قتلت الرجال وسبيت الذرية ، وإن الحاكم قد يكون عادلا وقد يكون غير عادل وليس لأحد الحق في إزالته وإن كان فاسقا.

- الدساتير والأنظمة التي تضمن الحقوق المدنية إن وجدت فهي ملغاة أو مجمدة فيها تجميدا اعتباطيا.
- نسبة عالية من الإنفاق يستأثر بها الجيش وأجهزة الأمن والحاشية
- استعمال الجيوش لأغراض الأمن الداخلي.

وتختلف بلدان الخليج العربية بمقدار وجود هذه السمات كلها أو بعضها في نظامها السياسي.

وإذا ما حاولنا القاء نظرة فاحصة على بلدان الخليج العربية لمعرفة مقدار وجود سمات الدولة الريعية فيها فإننا نجد إن العوامل الأساسية في الخلفية التاريخية للوضع القائم تشير إلى أن كيانات مستقلة لأسر حاكمة محمية من قبل الدول الإمبريالية (بريطانيا) قد أنشئت في المنطقة، وعندما منحت الاستقلال السياسي اكتسبت هذه البلدان الحديثة شرعية شكلية واعترافا دوليا. وأصبح الهم الأكبر لهذه الأسر الحاكمة، وخاصة بعد تدفق الثروة النفطية، هو الاستئثار بالحكم والثروة، وهو الذي نترجمه في سياق هذا البحث إلى الاحتكار الفعال لمصادر السلطة والقوة في المجتمع.

لموازنة العلاقة بين السلطة والثروة فقد يكون ضروريا أن نطرح سؤالا مثل : من الذي يستولي على الدخل من النفط؟ رغم أن هذا السؤال كثيرا ما أثير، إلا أن القضية كانت محسومة أصلا لدى شركات النفط الأجنبية ودولها الإمبريالية، إذ تم تقديم دخل النفط (والذي هو بمثابة الريع) إلى الأسر الحاكمة التي ابقتها معاهدات الحماية الاستعمارية في موقع الحكم ما بين 1820 ــ 1902م كما هو موضح في الجدول أدناه وذلك على الرغم من أنه لم يكن هناك أي وجود لدولة بالمعنى الحديث عند بداية تدفق النفط في منطقة الخليج العربية، كما لم تكن هناك حدود ثابتة على الأرض لتحديد إقليم هذه الدولة أو تلك، وباختصار لم تكن هناك مقومات كافية لتكوين دولة مستقلة في أي إقليم.

جدول الأسر الحاكمة في أقطار الخليج والجزيرة العربية وانتماءاتها القبلية

	أبوظبي	أم القوين	دبي	الشارقة	عجمان	الفجيرة
الأسرة الحاكمة	آل نهيان	المعلا	آل مكتوم	القواسم	القواسم	الشرقي
الانتماء القبلي	بني ياس	المعلا	بني ياس	القواسم	النعيمي	الشرقيون
بداية الحكم	1855	1820	1894	1790	1820	1892
	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	
الأسرة الحاكمة	آل خليفة	آل سعود	آلبوسعيد	آل ثاني	آل الصباح	
الانتماء القبلي	عنزة	عنزة	البوسعيد	بني تميم	عنزة	
بداية الحكم	1783	•1902 1792	1755	1878	1754	

من جهة أخرى وعندما طرح وبرز التساؤل الآتي: هل يعد دخل النفط دخلا وطنيا لعامة السكان، أو دخلا خاصا للحاكم وأفراد أسرته؟.

لقد كانت الكويت أول بلدان الخليج التي حسم فيها هذا السؤال بعد الاستقلال مباشرة في عام 1962م. فقد صار الدخل من النفط دخلا وطنيا تستلمه الحكومة، وتحدد أوجه صرفه بنود الميزانية. ويتقاضى الأمير بموجب القانون مرتبا سنويا قدره (12) مليون دينار كويتي. أما في بلدان الخليج العربية الأخرى، فلم يحسم الأمر بعد. وحسب بعض الروايات فإنه لولا تدخل الإدارة البريطانية (عن طريق مقيميها ومستشاريها لدى الأسر الحاكمة) لإقناع حكام بلدان الخليج باقتسام دخل النفط مع شعوبهم لأ ستولى الحكام على دخل النفط جميعه. فعلى الرغم من ضغوط الإدارة البريطانية وتدخلها المباشر، لم يرض حكام البحرين وقطر والإمارات بأقل من الثلث من دخل النفط كدخل شخصي لهم. أما في عمان والسعودية فيبدو أن الأمر لم يحسم بشكل علني حتى الآن.

إن اقتسام دخل النفط يعني إقامة آليات الدولة ومؤسساتها لتوزيعه بين السكان على شكل الإنفاق الحكومي. ولكن الخطوة الأولى كانت دائما توحيد الأسر الحاكمة وتحويلها إلى مؤسسات سياسية مالكة للدولة. وهذا

التوحيد للأسرة معناه الحقيقي ترسيخ مركزية اتخاذ القرار في أعلى مستوى بيروقراطي للنخبة الحاكمة. ولذلك يمكننا أن نلحظ بسهولة بأن هذه الدول قد أنشئت حول الأسر الحاكمة كمؤسسات سياسية مركزية، وأن مؤسسات الدولة الأخرى هي امتداد وظيفي للأسر الحاكمة بحيث يترجم الولاء للدولة في النهاية، على أنه ولاء شخصي للأسرة الحاكمة. ويعطينا الجدول الآتي فكرة عن أحد مؤشرات تحول الأسر الحاكمة إلى مؤسسات سياسية في صلب تنظيمات الدولة الربقية الحديثة.

جدول تقسيم الوزارية (وزارة السيادة) بين أفراد الأسر الحاكمة في أقطار الخليج والجزيرة العربية (الصلة برئيس الدولة)

البلد	رئاسة الوزارة	وزارة الخارجية	وزارة الداخلية	وزارة الدفاع
الإمارات العربية المتحدة	رئيس الدولة نفسه	من أفراد العائلة	من أفراد العائلة	ابن رئيس الدولة
البحرين	أخ رئيس الدولة	ابن عم رئيس الدولة	ابن عم رئيس الدولة	ابن رئيس الدولة
السعودية	رئيس الدولة نفسه	ابن أخ رئيس الدولة	أخ رئيس الدولة	أخ رئيس الدولة
عمان	رئيس الدولة نفسه	رئيس الدولة نفسه	رئيس الدولة نفسه	رئيس الدولة نفسه
قطر	رئيس الدولة نفسه	ابن عم رئيس الدولة	ابن عم رئيس الدولة	ابن رئيس الدولة
الكويت	ابن عم رئيس الدولة	أخ رئيس الدولة	أخ رئيس الدولة	ابن عم رئيس الدولة

ولما كان الأمر كذلك، فقد أبدت الأسر الحاكمة في الخليج مقاومة متزايدة لفكرة إشراك فئات أو قوى اجتماعية أخرى من السكان في السلطة وذلك باستثناء مجالس الشورى التي يتم اختيار أفرادها بالتعيين أو التزكية والترشيح من قبل الأسر الحاكمة وغالبا من دون سلطات تشريعية أو رقابية حقيقية. وعليه إذن لا ينافس الحكومات في جميع بلدان الخليج أي تنظيم آخر، ولا ينازعها في السلطة أي منازع آخر.

وامتدت جهود الأسر الحاكمة للاستئثار بالحكم والثروة إلى منع قيام قوى اجتماعية وسياسية مستقلة عن الدولة، معبرة عن مصالح وطموحات فئات السكان المختلفة. فمنعت قيام الأحزاب السياسية، وحرمت

قيام الحركات الاجتماعية والسياسية غير الموالية لها، وقمعت التنظيمات النقابية العمالية وغيرها، وفرضت رقابتها المباشرة على التنظيمات المهنية معتبرة إياها جمعيات نفع عام فقط. وامتدت هذه الجهود إلى اختراق جميع مؤسسات المجتمع المدني وذلك من خلال : فرض القبضة الحديدية على مناهج الدراسة في المدارس، وفرض الرقابة الخانقة على وسائل الإعلام والتواصل الجمعي، وبخاصة على الصحافة، واختراق المؤسسة الدينية وإخضاعها للسلطة المباشرة لوزراء الشئون الدينية.

كيف تحكم هذه الأسر الحاكمة إذن ؟ إنها تحكم عن طريق التضامنيات غير الرسمية، وعن طريق التلاعب بالقوى الاجتماعية في تقسيمات عمل مستحدثة. والمقصود بالتضامنيات هو القوى الاجتماعية المتضامنة التي يتاح لها التعبير عن نفسها ضمن مؤسسة الحكم، بواسطة رؤساء معينين أو محددين تعترف بهم الدولة. وهذه التضامنيات غير الرسمية هي :

1. شيوخ القبائل البدوية والموالين من القبائل الحضرية كما تمثلهم ألوية المجاهدين وفرق الأخويا والمرافقين.
2. التجار : كبار التجار ورؤساء العائلات التجارية، كما تمثلهم عادة غرف التجارة والصناعة.
3. علماء المذاهب والفرق الدينية كالسلفية والسنية والشيعة والأباضية.
4. علماء ومنسوبو المؤسسات الدينية الرسمية كدار الإفتاء وهيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وغيرهم من أهل الحسبة .
5. العائلات الحضرية المعروفة.

وهذه التضامنيات شبه رسمية. ولذلك فليست هناك غرفة أو مجلس للتضامنيات على النمط التقليدي، ولكنها تتواجد في مؤسسات الدولة إما كأعضاء في مجالس الوزراء ، أو في المجالس البلدية، أو على مستوى

المحافظات أو الولايات في المجالس المحلية المختلفة، أو في الجيش والشرطة.

وفي بلدان الخليج أمثلة واضحة لطريقة عمل التضامنيات القبلية، والعمل الذي تؤديه في الاستقرار السياسي لهذه البلدان، والسمة العامة المشتركة بينها، هي أن التضامنيات القبلية تمثل المستودع البشري الرئيس لتوظيف أفراد الجيش والشرطة والمليشيات المسلحة المسماة "الحرس الوطني أو الأميري وقوات الأمن الخاصة . ولكن بلدان الخليج تختلف من حيث درجة تطوير التضامنيات القبلية لتكون مؤسسات في نظم حكمها. وتقف الكويت في طرف تكون فيه التضامنيات القبلية غير رسمية، وتعمل من خلال البنى السياسية الأخرى (مجلس الأمة، المجلس البلدي، جمعية الإصلاح، قوى المعارضة...الخ)، بينما تمثل السعودية وعمان والبحرين (بشكل مواز للمؤسسة الطائفية) حالة تكون فيها التضامنيات القبلية شبه رسمية على المستوى المحلي (وهي شبه رسمية لعدم وجود قوانين وضعية عدا البحرين). وتقف كل من الإمارات العربية المتحدة في الطرف الآخر الذي يجعل المؤسسة القبلية إحدى مؤسسات الدولة التي حددت التشريعات الحديثة مكانها القانوني والسياسي.

وهكذا تكون القوى القبلية المتضامنة قد تحولت إلى مؤسسة من مؤسسات الدولة الحديثة، وتكيفت مع الأوضاع السياسية والاقتصادية المستجدة. وتطرح المؤسسة القبلية نفسها (والمؤسسة الدينية بشكل مواز لها) بديلاً عن المؤسسات الدستورية الديمقراطية المنتخبة، كنوع بدائي متخلف لخرافة الديمقراطية القبلية. وفي حقيقة الأمر، ليس هناك ديمقراطية في المؤسسة القبلية، وإنما هناك علاقات غير متكافئة بين سلالة الشيخ والأغنياء القبليين وعامة أفراد القبلية، كمشروع جنيني لعلاقات طبقية استغلالية في طور التبلور. كما أن المؤسسة القبلية، بتماثل علاقاتها لعلاقات الأسر

الحاكمة بالسكان، توفر لهذه الأسر الأدوات الايديولوجية والطاعة الطوعية والقمعية لفرض نظام حكمها واستقراره.

إن اعتماد الدولة الريعية على التضامنيات في منطقة الخليج وفي غياب الأحزاب السياسية الممثلة للسكان والتنظيمات المجتمعية التي تسهل الانصهار الوطني، يؤدي بالضرورة إلى مأسسة القبلية والطائفية، ويبدو من مسيرة الدولة الريعية، أن محاولة تحقيق الاحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة في المجتمع، تقتضي خلق تقسيمات عمل جديدة بين القوى الاجتماعية والسياسية الممثلة في التضامنيات، بحيث تتمكن الأسر الحاكمة من التلاعب بها للحفاظ على الوضع القائم والترتيبات الاجتماعية المتخلفة في المؤسسات القبلية والطائفية والدينية. وهذا هو العنصر الذي يعطي صفة الفعالية لاحتكار مصادر القوة والسلطة في المجتمع. ومن أهم أساليب التلاعب هذه ما يأتي:

أ. اختيار القيادات والكفاءات المختلفة في النخبة الاستراتيجية والحاكمة وتوظيفها. ومع أن المراتب العليا في النخبة الاستراتيجية تميل إلى الاستقرار والثبات النسبي كما في الوزارات ووكلاء الوزارات، إلا أن هنلك تدويرا للنخب في المراكز الوسطى باستمرار.

ب. المقدرة الفائقة للأسر الحاكمة على إغواء قيادات المعارضة واحتوائها في ترتيبات الوضع القائم، أما بمنحها المراكز السياسية التنفيذية، أو بفتح مجالات واسعة للإثراء على حساب الدولة.

ج. التحالفات المؤقتة التي تعقدها الأسر الحاكمة، أو تعطي الانطباع بعقدها مع بعض القوى الاجتماعية، مقابل القوى الأخرى. ومن الأمثلة التي يمكن أن يستدل بها على هذه التحالفات المؤقتة غير الرسمية : اللعب بالورقة الطائفية كإيثار بعض أبناء القبائل أو المناطق ، وإعطائهم امتيازات أو فرصا من الترقي لا تتناسب مع حجمهم السكاني، أو التحالف مع التجار والطبقات

الوسطى في الحضر ضد العناصر القبيلية، أو التحالف مع المؤسسة الدينية ضد التيار العلماني أو العكس.

إن النتيجة النهائية لتحقيق الاحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة في المجتمع، أي استئثار الأسر الحاكمة في الخليج بالحكم والثروة، هو الركود الاجتماعي والحضاري، والتجميد القسري للقوى الاجتماعية في تقسيمات عمل مفتعلة تهدف إلى المحافظة على ترتيبات وعلاقات اجتماعية قبلية ــ طائفية متخلفة.

إن الإنفاق الحكومي الذي ترتب على ارتفاع الدخل من النفط، لا يعني تعاظم دور الدولة ومركزيته في حياة الناس السياسية فقط، إنما يعني أكثر من ذلك بكثير : إنه يعني اختراق الدولة الكامل للاقتصاد. كما يعني تحكم الدولة بالمصدر الأساس للقوة المادية المتأتية من ملكية موارد البلاد الاقتصادية. ولذلك فتوسيع ملكية القطاع العام ليس بهذه البراءة ، لأنه يوسع بشكل كبير من دائرة تسلط الدولة.

عندما نتكلم عن تطور القطاع الحكومي وتوسع حجم المربقين في الدولة الربقية، فإن أول ما يتبادر إلى الذهن، هو عدد العاملين في الحكومة أو ما يسمى أحيانا بالقطاع العام، ونسبتهم إلى مجموع القوى العاملة. وهذا المقياس، وإن كان صحيحا، إلا أنه مقياس ثانوي جزئي لا يعطينا إلا تقديرا محدودا للحجم الفعلي للقطاع العام والملكية العامة للدولة،خاصة إذا استرشدنا في معرفتنا لحجم هذا القطاع بمنهج بعض الدراسات عن مهمة الدولة في ظل الرأسمالية الاحتكارية في الغرب. وحسب هذا المنهج يجب النظر إلى القطاع العام على أنه يتكون أولا: من العاملين في الحكومة وثانيا: من كل الذين يعتمدون في معاشهم بشكل رئيس على الدولة.

وبشكل أكثر تفصيلا، فإن حجم القطاع العام يتحدد إذا عرفنا حجم الفئات التالية :

العاملون في الحكومة ومؤسسات القطاع العام.

2. الذي يتلقون مساعدات حكومية كمصدر لمعاشهم.
3. المستفيدون من برامج الضمان الاجتماعي كالمتقاعدين.
4. الطلبة الذين هم في سن العمل ولكن لا يعملون.
5. الذين يعتمدون في معاشهم على المقاولات الحكومية والتوريد للحكومة، أي لمؤسساتها ومصالحها.
6. الذين يستفيدون في عملهم من استعمال مرافق الحكومة.
7. المستفيدون من برامج الإسكان الحكومي والقروض الحكومية.
8. المستفيدون من الدعم الحكومي لأسعار السلع الأساسية (التموين).
9. المستفيدون من الخدمات العامة التي توفرها الدولة بأقل من سعر الكلفة.
10. ويمكننا أن نضيف فئة عاشرة من السكان إلى ما تقدم هم فئة المتأثرين بطريقة أو بأخرى بسيطرة الحكومة على شركات القطاع الخاص والمشترك.

إذا استطعنا أن نصل إلى تقدير حجم هذه الفئات من السكان، نستطيع أن نعرف الحجم الفعلي للقطاع العام والملكية العامة للدولة، وتاليا أن نعرف درجة بقرطة الاقتصاد (أي سيطرة البيروقراطية المركزية للدولة على حياة السكان وأرزاقهم). ولكن هل يمكن تكوين تصور كمي لهذا الحجم الفعلي للقطاع العام ؟ والجواب: لابد أن يكون بالنفي، لأن معظم بلدان الخليج لا تملك إحصاءات دقيقة. ولذلك فغالبية المعلومات التي بين أيدينا تتعلق بالفئات الأربع الأولى .

وهذه الإحصاءات تعطي الانطباع أن أكثر من ثلث القوى العاملة تعتمد في معاشها مباشرة على القطاع الحكومي ، وهذا بحد ذاته يعني ببساطة أن الحكومة في بلدان الخليج هي أكبر رب عمل. ونسبة العاملين في القطاع الحكومي هي أعلى من ذلك بكثير، إذا أخذنا نسبة هؤلاء من المواطنين. فإن أكثر من ثلثي المواطنين في الحقيقة يعملون في الحكومة.

أي جميع السكان في سن العمل (15 سنة فأكثر) أما موظفون في الحكومة أو يستفيدون بشكل مباشر من القطاع الحكومي. فماذا عن بقية الفئات؟ إن الفئتين الخامسة (الذين يعتمدون في معاشهم على المقاولات الحكومية) والسادسة (الذين يستفيدون في عملهم من استعمال مرافق الحكومة كالحرفيين والصناع والعمال المهرة الذين يستعملون الآلات والعدد والأدوات التي توفرها لهم الأجهزة الحكومية نفسها) من الصعب تقدير أعدادهم بشكل مستقل، ولكننا إذا أخذنا حجم المقاولات الحكومية بصفة عامة، فإننا ربما لا نخطئ كثيرا إذا افترضنا أن نسبتهم تزيد على (50 بالمائة) من مجموع العاملين في القطاعين الخاص والحكومي من فئتي (العاملين لحسابهم والعمال المهرة).

أما الفئة السابعة والتي تشمل جميع المستفيدين من برامج الإسكان الحكومي والقروض الحكومية وكذلك المستفيدون من الخدمات العامة الأخرى التي تبيعها الدولة بأقل من سعر الكلفة، فمن المستحيل حصرها لأنها تشمل جميع السكان. وهذه الخدمات العامة تشمل الدعم الحكومي للسلع الغذائية التموينية، وتشمل كذلك الخدمات الصحية والتعليمية والإعلامية والأمنية والبلدية والأشغال العامة (كالطرق والجسور والبناء والتشييد) والكهرباء والماء والبنزين والبريد والهاتف .... الخ. ويجب النظر إلى الخدمات العامة (إذا كانت تباع بأقل من سعر الكلفة) من زاويتين : أنها عنصر أساس في الحياة العصرية لعام السكان، وإنها في الوقت نفسه عنصر توفير للقطاع الخاص والمؤسسات الصناعية الأهلية، ولذلك فإن أي تغييرات في مدى توافر هذه الخدمات وفي نوعيتها وفي سياسات الانفاق الحكومي التي تمولها، ستكون لها نتائج مباشرة على حياة الناس وأرزاقها وطموحاتها.

أما الفئة العاشرة، وهم المتأثرون بسيطرة الحكومة على شركات القطاع الأهلي الخاص والمشترك، فإنهم يمثلون مؤشرا دقيقا على درجة

تغلغل الدولة وقطاعها العام في القطاع الأهلي الخاص من الاقتصاد. وهـذا التغلغل يمثل ظاهرة عامة في جميع بلدان الخليج والجزيرة العربية،

فإذا كان الحال على ما هو عليه فلنا أن نسأل : ما ضرورة وجـود القطاع الخاص؟ وما هامش الحركة المتاح له؟

والجواب عن هذا السؤال يكمن في حقيقة أن القطاع الخاص يـؤدي عملا مهما في استكمال سيطرة النخبة الحاكمة على الاقتصاد. فما لا تملكـه النخبة الحاكمة من موارد الدولة، تحصل عليه عن طريق القطاع الخـاص بالطرق الشرعية شكلا، وهي الدخول في المقاولات والمناقصات الحكوميـة عن طريق الشركات التي تؤسسها مباشرة أو الشركات التي تؤسسها بطـرق غير مباشرة بواسطة الواجهات أي الأشخاص الآخريـن، أو الدخـول فـي الشركات كشركاء صامتين (Silent Partners) فما تعطيه النخبة الحاكمة بيـد، عن طريق ميزانية الدولة كرواتب وأجور وأموال للاستثمار في التنميـة أو برامج التعويضات الحكومية، تعود فتستولي عليه باليد الأخرى، عن طريـق ملكية الشركات الفعلية أو شركات الواجهة، أو كشركاء صـامتين قـابضين للعمولات على مقاولات الحكومة ومناقصاتها وتوريداتها.

ولذلك فإن طريق الإثراء الواسع في بلدان الخليج العربية لابـد أن يمر من خلال النخبة الحاكمة، ومن خلال القطاع العام، على حساب الدولـة وموازنتها العامة، وقد أدركت جميع فئات السكان المنضوية في التضامنيـلت هذه الحقيقة، وبنت تعاملها مع الدولة على هذا الأساس. أما مقـدار درجـة التحكم التي تتيحها هذه السيطرة على المجتمع، إذا ما أضيفت إليـه آليـات تحقيق الاحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة في المجتمع، فلابد أن يكـون رهيبا هائلا بشكل لم يشهد له التاريخ مثيلا.

أزمة الدولة الريعية وحدودها

من ما سبق يمكننا القول بأن النظم التي تحكم بلـدان الخليـج فـي المرحلة الراهنة لا تستقي شرعيتها من الديمقراطيـة الليبراليـة، ولا مـن

زعامة تاريخية كاريزمية، أو عقيدة ثورية ، فهل ذلك كاف ليسبب أزمة خلود أو وجود ؟. لاشك أننا نسمع عن ونشاهد، بين فترة وأخرى في بعض بلدان الخليج استفتاءات واقتراعات وانتخابات وتكوينات لمجالس شورى. ولكن: لا المواطنون ولا المراقبون الأجانب، يأخذون هذا كله على محمل الجد. فهم يعلمون النتيجة الملفقة مقدما لمصلحة ما يريده النظام الحاكم. لكن إلى جانب هذا التضليل السياسي اعتمدت معظم أنظمة الحكم للبقاء في السلطة أطول مدة ممكنة على واحد أو أكثر من الأساليب التالية : الابتزاز، القمع، فعالية حل المشكلات، بيع الأحلام، وسياسات التأزيم.

الابتزاز: تقوم شرعية الابتزاز على أساس إثارة مخاوف الناس ضد أي منافسين على السلطة، يرون في أنفسهم، أو يمكن أن يرى الناس فيهم بديلا للنظم الحاكمة. وقد أتاحت سيطرة النخب الحاكمة، واحتكارها لوسائل الإعلام في بلدان الخليج ، واستمرار هذا الاتجاه . إن الحالة النموذجية التي تتمثل فيها هذه الشرعية المتذرعة بالعجز أو الابتزاز، هي تصوير أي بديل للنظام القائم على أنه إما "حكم علماني زنديق أو ثوري ضال الطريق" يستمدان توجيهاتهما من الغرب والشرق (مثل تركيا وبعض الأنظمة الثورية العربية)، أو "دكتاتورية إسلامية متعصبة" (مثل إيران – أفغانستان)، أو "نظام ليبرالي فوضوي ضعيف" (كما في لبنان). من هنا، فلا سبيل إلى تصور أي بدائل عملية للنظام القائم، فضلا عن أن النظام الحاكم لا يسمح لمثل هذه البدائل أن تتبلور أو تظهر إلى الوجود. ومن خصائص شرعية العجز أو الابتزاز أيضا، تشويه النظم المناظرة لها من خلال تضخيم ما وقعت فيه تلك النظم من أخطاء. باختصار شديد، فالمطلوب من السكان الخليجيين أن تفهموا بألف طريقة وطريقة، أن حالهم هو أفضل الأحوال في ظل النظام القائم، وأن ليس في الإمكان أبدع مما هو كائن، وأن التفكير، مجرد التفكير، في أي بديل للنظام، هو أمر ينطوي على كارثة محققة.

القمع : أيا كان الاسم الذي يستتر وراءه، إلا أنه يحمل المضمون القبيح نفسه. ومن المؤسف أن أنظمة بلدان الخليج الحاكمة تلجأ غالبا بدرجات متفاوتة إلى العنف في مواجهة معارضيها، بقصد احتوائهم، أو إرهابهم أو تصفيتهم. وتستوي في ذلك المعارضة الجماعية، أو المنشقون الأفراد. ولقد شاع استخدام هذا الأسلوب حتى مع أعضاء النخبة الحاكمة نفسها، التي باتت تصفي الخلافات الشخصية وخلافات السياسة فيما بين أفرادها، باستخدام وسائل التصفية المختلفة. في هذا المضمار تمارس بعض النظم في المنطقة الأسلوب نفسه، ولكن بوسائل أكثر تقدما وأبعد تطورا وأشد تعقيدا. فهناك الإعلان بصفة دورية عن اكتشاف مؤامرات لإثارة البلبلة وتحريض المواطنين ، وهي غالبا ما تكون مجرد ذريعة، لكي يبادر النظام إلى القيام باعتقال جماعي لخصومهم، وإصدار أحكام مشددة بحقهم. إن القمع المستمر يبقى المعارضة المنظمة في حال من عدم التوازن، وهو أيضا يعمد إلى إلقاء الرعب، في من يمكن أن ينشقوا ، وكأنما بهذا يشترى عنصر الزمن، لإطالة عمر النخبة الحاكمة وامتيازاتها.

الفعالية في حل المشكلات : ربما كانت هي أقرب الأنماط لما يعد علم الاجتماع الغربي مصدرا معقولا للشرعية. فالنخب الحاكمة في بلدان الخليج العربية ، استخدمت ثروة البلاد النفطية أو أجهزتها الحكومية الفعالة لمعالجة مشاكل مزمنة مثل الأمية، والإسكان، والتوظيف، وإنشاء البنية الأساسية. والنجاح في هذا الصدد، مهما كان متواضعا عادة ما يحاط بهالات التضخيم والتزويق، ويستخدم في كل الأحوال كذريعة لبيع المزيد من أحلام العظمة الوطنية والرخاء الذي سيسود وقد تشمل هذه الأحلام وعدا بتطوير مؤسسات وأنظمة الحكم وتطبيق "ديمقراطية حقيقة" في وقت ما، لا يعلم إلا الله وحده متى يتم.

التأزيم : إن إتباع سياسات التأزيم ليست أمرا فريدا ولا جديدا على بلدان دول الخليج . فأسباب الأزمات الحقيقية، المحلية والإقليمية وفيرة

وعديدة. فعندما كان المد والاندفاع نحو التكامل والوحدة أو الاتحاد بين بلدان دول الخليج على اشده في الثمانينات، كانت حوادث الحدود قليلة وإذا ما وقعت فقد كان يجرى احتواؤها بسرعة. ولعل هذا كان ينطلق من تصور أن جميع الحدود بين هذه البلدان ، ما هي إلا حدود وهمية من صنع الاستعمار، ومن ثم فإنها حدود وفواصل مؤقتة لا تلبث أن تزول عند استكمال التكامل والاندماج. لكن مع انحسار الاتجاه نحو هذا التكامل أو الاندماج أصبحت مشاكل الحدود يتم تضخيمها ودفعها بشكل مطرد إلى مستوى الأزمة. وقد حدث أن استخدمت النخب الحاكمة التي تشعر بتناقص شرعيتها، هذه المشاكل الحدودية، ذريعة للتعبئة السياسية المؤيدة لنظمها الحاكمة، فالأمثلة التي شهدتها مؤتمرات مجلس التعاون لدول الخليج العربية في السنوات الأخيرة كثيرة فيما يتعلق بخلافات ثنائية في هذا المجال. أما على المستوى الإقليمي فهناك الكثير من المشاكل الحدودية بين بلدان الخليج ودول الجوار اليمن وإيران والعراق .

أما بشأن معدلات النمو السريعة التي شهدتها بلدان الخليج العربية فهي ربما لا تنطوي على تنمية حقيقية، ومع ذلك، فهذا النمو كان من شأنه إحداث عدد من المتغيرات الهيكلية، وإطلاق العنان لقوى اجتماعية هائلة، ليس لدى النخب الحاكمة وعي بالتغير الذي حدث فيها ولا خبرة بها، ولا معرفة بطريقة التعامل معها.

ففي عام 1995، بلغ عدد الطلاب المسجلين في مدارس بلدان الخليج العربية ما يزيد على (4,5) مليون طالب، أي حوالي (20%) من مجموع السكان ومن بين هؤلاء كان هناك قرابة (300) ألف طالب جامعي، هذه الحقيقة بحد ذاتها تعني أن هناك قاعدة تتزايد باستمرار من المواطنين الذين تلقوا تعليما عاليا. إن استمرار عدم المشاركة السياسية الديمقراطية يباعد بسرعة ما بين هذه القاعدة المتنامية والطبقة الحاكمة في بلادها. فهناك علامات عن انتشار السخط بين صفوف هذه الفئة، وعن بدء شقها عصا

الطاعة بسرعة متزايدة على الحاكمين. إن مئات الألوف من المواطنين الجامعيين يشكلون ما تسميه أدبيات التنمية الاجتماعية بالطبقة الوسطى الجديدة. وتشير البيانات القطرية والبيانات المتوافرة عن بلدان دول الخليج ككل إلى أن الطبقة الوسطى الجديدة هي أسرع الطبقات نموا في المنطقة، من الناحيتين النسبية والمطلقة.

وتتساوى مع هذا في الأهمية الطبقة العاملة الصناعية، التي تنمو بشكل مطلق فقط. فمن بين قرابة (8.7) مليون مواطن ومقيم تضممهم قوة العمل في المنطقة، هناك أكثر من (20%) من أصحاب التخصصات الفنية والصناعية تضمهم هذه القوة وإلى جانب هؤلاء هناك أكثر من (24%) من عمال الخدمات. أي أننا بصدد حوالي (44%) من العمالة وهي نسبة العمالة المواطنة الخليجية الذين يتواجدون بصفة أساسية في المراكز الحضرية. إن معظمهم مهاجرون حديثو العهد من المناطق الريفية ولقد كان التحول الذي طرأ على وعيهم الاجتماعي ــ السياسي بطيئا، ولكنه مطرد مستمر الخطى على أي حال. وإذا كانت لقمة العيش تمثل عادة الهم الرئيس لهذه الفئات، فإن هذه الأعداد من العمال، وغيرهم من العاطلين، تمثل الرصيد الاحتياطي الذي يمكن للطبقة الوسطى الجديدة الساخطة، أن تشعل فيه شرارة التمرد والمعارضة السياسية. وبتعبير آخر إن قضايا العدالة التي تطالب بها الطبقة العاملة، وقضايا المشاركة السياسية التي تطالب بها الطبقة الوسطى، تبدو كأنها تلتقي ضمن حركة تمرد واحدة، تتحدى شرعية النخب الحاكمة .

في الوقت نفسه فثمة عوامل هيكلية أخرى تنال من الشرعية السياسية لتلك النخب الحاكمة. ويمثل التغيير الذي طرأ على مشاعر الأقليات ــ العرقية أحد هذه العوامل. لقد أتى على بلدان الخليج وقت شغلت فيه بمجيء الطفرة النفطية وما نجم عنها من ثروة مالية هائلة، ومع شحوب الرؤى القادرة على بث الحيوية في أوصال القواعد الجماهيرية، حدث فقدان للاتجاه. بعدها أطلق العنان لقوى كانت كامنة ساكنة ولو إلى حين، ولكنها ما

لبثت أن نهضت من مرقدها. إننا نقصد العصبيات المحلية الضيقة الممثلة في الدعوة إلى القبلية . وفي غياب "محفزات "الوحدة والتوحيد والاندماج بدأت الجماعات القبلية تسعى نحو إثبات ذاتها داخل أقطارها. على أن مثل هذا التحدي للنخبة الحاكمة يمثل باستمرار مسألة أكثر تعقيدا من مجرد قضية العصبية بحد ذاتها. إنه يمثل في غالب الأمر محصلة تفاعل عوامل عدة : الحرمان الطبقي، أو الحرمان النسبي الاجتماعي والاقتصادي، وغياب المشاركة السياسية، والقمع العرقي، والتدخل من جانب قوى إقليمية ودولية لإثارة هذه العوامل بعضها أو كلها.

الخلاصة إذا أن النظام الاجتماعي الخليجي المعاصر الذي كان النفط هو المحرك الأول له، قد نتجت عنه توترات جديدة، وانبعثت في ظله توترات قديمة كانت ساكنة في الأعماق. كما أنه كشف مدى عجز النخب الحاكمة عن معالجة التوترات القديمة والحديثة على السواء. وفضلا عن ذلك، فإن الطموحات التاريخية العظيمة التي تجيش في صدور أبناء مواطني بلدان الخليج ظلت معلقة بين السماء والأرض، دون أن تجد طريقها إلى التحقيق.

ثم هناك الهموم الناشئة في صدور الطبقات والفئات الاجتماعية الجديدة، التي ترنو إلى المشاركة السياسية والعدالة الاجتماعية وكلها لم تتحقق بعد. وقد زاد الأمر سوءا أن هذه النخب نفسها قد دخلت في غمار صراع داخلي فيما بينها. فأبواق الدعاية التي يتحكم فيها كل بلد لا تكف عن تعرية البلد الآخر، والتشهير والتسفيه بالنخبة الحاكمة فيه وتسليط الأضواء على الفساد وعلى الإجراءات القمعية، وعلى دروب الفشل الذي منيت به كل الأطراف في تحقيق أهدافها المعلنة كذلك فقد باتت الجماعات المعارضة في بلد ما، أو نظام ما، تجد المأوى، وتقدم لها المساعدات وكذلك المنابر الإعلامية من قبل النظم الأخرى.

في ضوء هذا كله، انتشرت في صفوف القواعد الجماهيرية الخليجية ، مشاعر الشك واللامبالاة والمرارة والسخط الاجتماعي. ويتخذ هذا السخط العام أشكالا متنوعة، منها تكاثر الجماعات المعارضة في الخارج، إلا أن أكثر هذه الأشكال تنظيما في السنوات الأخيرة، كانت الجماعات الإسلامية المتشددة. وعندما نحاول تجريد هذه الجماعات لنصل إلى حقيقة جوهرها، نجد أن بعض هؤلاء المتشددين الإسلاميين ينحدرون من أصلاب طبقات ذات جذور ريفية وقبلية، وأنهم يتلقون تعليما حديثا، ومتفوقون تعليميا، كما أنهم وطنيون حقيقيون. وسنجد أيضا أنهم يسعون لمزيد من السلطة والثروة وتحقيق الاستقلال، وتأكيد الأصالة الحضارية. إن الإسلام الثوري للجيل الحالي من أبناء الطبقة الوسطى الصغيرة، هو المكمل الوظيفي للانتماءات العربية، كما أنه مكافئ للوطنية المناهضة للاستعمار. وليس مصادفة أن تعمد هذه الجماعات المتمردة الساخطة إلى رفع راية الإسلام، إنه يمثل دروعا ثقافية وسياسية ضد الاتهامات بـ "العلمانية"، أو باستيراد الايديولوجيات الأجنبية" وهي اتهامات درج الإعلام المقروء والمسموع التابع لحكام بلدان الخليج على توجيهها في محاولاتهم لقمع الحركات المعارضة.

إن ظاهرة الصحوة الإسلامية المتمردة، تعطي الساخطين من الشباب شرعية حضارية، هي بمثابة السيف الذي يرفعونه في وجه السلطة على اختلاف ألوانها السياسية، وأيا كانت القوة العظمى التي تربطها علاقات بهذه السلطة، فإنها تتلقى في كل الأحوال نصيبها من غضب المتشددين المسلمين، يستوي في ذلك الولايات المتحدة أو غيرها .

إن المفارقة الساخرة في هذا كله، تتمثل في أن النمو الاقتصادي لبلدان الخليج العربية قد أدى إلى نمو الطبقة الوسطى الصغيرة، وطبقة البروليتاريا الهلامية في المدن. لكن هذا النمو لم يصحبه القدر المطلوب من العدالة الاجتماعية، والديمقراطية السياسية، أو تأكيد الأصالة الحضارية. من

هنا، فهذه الطبقات المتنامية يزداد سخطها يومـــا بعـــد يـــوم، ويتضـــاعف استعدادها لتقويض أركان النظام الاجتماعي الراهن مـــن الأســـاس. ولكـــن تقويض أركان هذا النظام لا يقتصر على إسقاط النخبة الحاكمة، بل قد يمتـــد إلى طبيعة، وجود البلدان نفسها.

معنى الأزمة :

لقد شاع استعمال كلمة "أزمة" كمصطلح في وسائل الإعلام وأدبيـات العلوم الاجتماعية بشكل كثيف في السنوات الأخيرة ، حتى فقـــدت الكلمـــة معناها، وأصبحت في واقع الأمر مرادفة لكلمة "مشكلة حادة". وقد عـــهدنا في السنوات الأخيرة من هذه "المشكلات" (الأزمات) ما يصعب حصره فـــي كل المجتمعات والدول، المتقدم منها والنامي والمتخلف.

فبأي معنى نتحدث هنا ــ إذا ــ عن "أزمة الدولـــة الربقيـــة"؟. إن "المشكلة" (Problem) بالمعنى الاجتماعي العلمي هي "وضع غـــير مرغـــوب فيه، من وجهة نظر المجتمع أو أحد قطاعاته المهمة، ويسعى للتخلص منـــه أو احتوائه أو تقليصه، بطرق ووسائل معروفة له سلفا، وبإمكانات تنظيميـــة ومادية متاحة، أو يمكن تعبئتها لهذا الغرض". أما "الأزمة" فتنطـــوي علـــى درجة حادة ومتسارعة من بعض عناصر تعريف "المشكلة"، مع عدم توافـــر المعرفة عن الطرق والوسائل المناسبة لمواجهتها، أو عدم توافر الإمكانـــات التنظيمية والمادية التي يمكن تعبئتها لمثل هذه المواجهة. أي أن الأزمة هـــي مشكلة حادة لا تتوافر عناصر مجابهتها فـــي إطـــار المخـــزون المعرفـــي والتنظيمي والمادي المعتاد، أو المتاح بالفعل للمجتمع أو الدولة في الظروف الراهنة لهذه المشكلة.

وبالطبع فإن مفهوم "الأزمة" أكثر حدة وتفاقما من المشكلة. والفارق النوعـــي هو أن للمشكلة "حلا" (أو أكثر) معروفا للمجتمع أو الدولة، وتتوافر عنـــاصر هذا الحل بالفعل. ويصبح حل المشكلة من عدمه هو مسألة "قـــرار" و"إرادة" لتنفيذ هذا القرار، بما في ذلك تحديد من يتحمل عبء هذا الحل. أما في حالة

"الأزمة"، فإن العقلية الجماعية المهيمنة، أو المخزون المعرفي السائد يعجز عن إيجاد حل لهذه المشكلة الحادة والمتفاقمة، ناهيك عن توفير ما يحتاجه هذا الحل من موارد مادية وتنظيمية. ولا يعني هذا كله أن "الأزمة" تبقى بلا مواجهة فعالة. فحالة "الأزمة" هي لحظة تاريخية يشعر فيها المجتمع أو الدولة بالعجز أو الشلل. ولكن في كثير من الأحيان، قد تنبثق بعض قوى المجتمع وخلاياه الحية لتجاوز هذا العجز أو الشلل، وتعمل خيالها وتعبئ قواها لمواجهة جديدة أو مبتكرة. فإذا تم ذلك، فإن "الأزمة" تتحول تدريجيا إلى "مشكلة" أي تصبح قابلة للحل.

2. **عوامل الأزمة:**

إذا كان التمييز السابق (بين المشكلة والأزمة) مقبولا، فبأي معنى يمكن القول إن الدولة الريعية كما تجسدها بلدان الخليج العربية في حالة أزمة؟

هناك مشكلات قديمة ورثتها بلدان الخليج العربية قبيل ولادتها، أو عاصرت ولادتها، لكن طوال العقود الأربعة الماضية لم تستطع هذه البلدان أن تحلها أو تحتويها أو تتعامل معها بابتكار واقتدار. لذلك تفاقمت واحتدت هذه المشكلات في العقد الأخير، وأصبحت "أزمات" أو تقترب من ذلك. وتتدرج في هذه المجموعة من المشكلات عوامل "الهوية"، و"الاندماج السياسي ـ الاجتماعي و"الشرعية". ويكفي هنا أن نستعيد في عجالة ما ينطوي عليه كل عامل من عناصر الأزمة. وقبل ذلك لابد أن نؤكد التداخل بين هذه العوامل الثلاث (الهوية، والاندماج، والشرعية)، ومن ثم ندرك أن تفاقم كل منها يضاعف من تفاقم العاملين الآخرين.

عامل الهوية:

لنأخذ العامل الأول، وهو قضية "الهوية". عند ولادة بلدان الخليج العربية، تنازعتها على الأقل ثلاث هويات متنافسة، إن لم تكن متناقضة : الوطنية (القطرية) والقومية والدينية. وكان من شأن كل اختيار، ضمني أو صريح،

أن يحدث مشكلات داخلية أو إقليمية. وقد سعت بلدان الخليج نحو تأكيد أو خلق هوية "وطنية" (قطرية) نهائية (السعودية، القطرية أو الكويتية)، مما أدى إلى اصطدام أو صدم مشاعر قطاع كبير من مواطنيها الذين يرنون إلى التواصل والالتحام في جامعة سياسية حضارية أوسع، مثل "الأمة العربية" أو "الأمة الإسلامية". ثم اصطدم أو صدم بعضها فيما بعد بحقيقة ضيق قاعدة الموارد القطرية اللازمة لبناء الدولة الحديثة، وتنمية اقتصادها، والحفاظ على استقلالها. وواقع الحال هو أن الممارسة الوطنية القطرية هي التي سادت عمليا، وذلك على الرغم من إعلان هذه البلدان أن هويتها "عربية" أو "إسلامية"، أو "عربية ــ إسلامية" وقد تحايلت هذه البلدان على مسألة الهوية، أو أجلت حسمها، بالتلفيق اللفظي، أو الانضمام إلى المنظمات غير قطرية للتعبير والتوفيق بين الهويات المتنافسة، مثل الجامعة العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي. وأغرت الطفرة النفطية في عقد السبعينات دول الخليج العربية بتكريس هويتها الوطنية، وإيجاد منظماتها الخاصة بها حيث أنشئت هذه البلدان الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ،وعملت على الابتعاد تدريجيا عن معترك العمل العربي المشترك، اعتقادا منها أن ثروتها المالية الجديدة (من عائدات النفط) قادرة على حل كل مشكلاتها، بما في ذلك مسألة الهوية.

إن مسألة الهوية تنطوي في الأساس على معان رمزية وروحية وحضارية جماعية، تعطي الفرد إحساسا بالانتماء إلى جسم أكبر، وتخلق لديه الولاء والاعتزاز بهذا الجسم الأكبر. ولكن لا يقل أهمية عن هذه الوظيفة الرمزية ــ الروحية ــ الحضارية للهوية، وظيفة عملية أخرى. ونقصد بذلك فعالية الدولة التي تحمل هذه الهوية وتروج لها، في الدفاع عن أرضها ومجتمعها، وفي تنمية اقتصادها، وفي إشباع الحاجات الأساسية لمواطنيها، وفي إقرار حد أدنى من العدالة التوزيعية بين أفرادها وفئاتها. ومع نهاية عقد الثمانينات، وبداية عقد التسعينات برزت مؤشرات عجز

المشروع القطري الخاص، والهوية التي صاحبته، تتراكم واحدة بعد الأخرى، بل إن المشروع القطري الذي تبنته بلدان الخليج قد فشل فشلا ذريعا ، فلأول مرة منذ نشأة هذه البلدان ، يتعرض بعضها لخطر الزوال أو التفتيت أو الضم كما لم تتعرض من قبل ونقصد بذلك ضم الكويت إلى العراق عام 1990م .

ما نقصده من هذا الاستطراد في مسألة الهوية، هو أن تداعيات الاختيار بين الهويات المتنافسة، لغة الخطاب السياسي، والممارسة العملية المصاحبة لكل اختيار، كانت مشكلة لبلدان الخليج العربية منذ ولادتها. وإذا كانت هذه المشكلة قد تم التعامل معها بقدر من الفعالية، حتى لو كانت محدودة، في السابق، فإن هذا التعامل قد تدهور بتقليصه إلى هوية قطرية ومشروع قطري خاص . لذلك تفاقمت مشكلة الهوية، بخاصة مع عجز بلدان الخليج العربية عن حماية نفسها ضد الأخطار الخارجية العسكرية، وضد التبعية الخارجية الاقتصادية. وتفاقم المشكلة، دخل بها إلى دائرة الأزمة.

3. <u>عامل الاندماج السياسي والاجتماعي:</u>

مسألة الهوية (أو أزمتها) ترتبط بمسألة الاندماج السياسي ـ الاجتماعي للتكوينات القبلية والاثنية في الدولة . كما إن الاختيار بين الهويات المتنافسة ينطوي على استبعاد أو اغتراب أحد القطاعات أو التكوينات الاجتماعية من المجرى الرئيس للحياة السياسية العامة في الدولة. وعدم الاندماج السياسي والاجتماعي هذا لا يقتصر على التكوينات الاثنية، ولكنه قد يشمل قطاعات اجتماعية أخرى، وبخاصة القبائل المنافسة وسكان الأرياف والبوادي ، ممن يعيشون على هامش المجرى الرئيس للحياة السياسية في مجتمعاتهم. فنتيجة التلكؤ في نشر الوعي والمعرفة، وغياب التنشئة السياسية والمدنية لهذه القطاعات، تظل إطاراتها المرجعية ممعنة في ضيقها ومحليتها وولائها التقليدي، بعيدا عن الدولة القطرية ، إن لم تكن

مشككة في هذه الدولة أو معادية لها. فعلى الرغم من التعبئة الاجتماعية الهائلة التي أحدثتها، أو شهدتها، بلدان الخليج ، إلا أن هذه التعبئة ظلت أولا، متركزة في المدن، ولم تصاحبها ثانيا أي مشاركة سياسية محسوسة. فبلدان دول الخليج ــ إذا ــ قد عجزت عن دمج تكويناتها الاثنية وقطاعات مجتمعية أخرى في المجرى الرئيس للحياة السياسية العامة. وإذا كان هذا العجز قد مثل ""مشكلة" في العقود الأولى لميلاد الدولة القطرية، فإن استمراره قد حول المشكلة إلى "أزمة" في الوقت الراهن .

4. **عامل الشرعية:**

إن الإشكاليات التي واجهت بلدان الخليج العربية منذ ولادتها، تتمثل في قواعد بناء شرعيتها كدول، وقواعد بناء شرعية أنظمة الحكم فيها . والمتتبع لحركة تطور هذه البلدان يلحظ وجود تآكل مطرد لشرعية معظم الأنظمة الحاكمة، وبخاصة في الوقت الحالي . وطبقا لمصادر الشرعية المعتادة، كما أوردها ماكس فيبر (Max Weber) وآخرين فإن الشرعية تستمد وجودها من: التقاليد والعقلانية ــ القانونية، والقيادة الملهمة (الكاريزمية)، ويضاف لها أحيانا الايديولوجيا و"الإنجاز". وقد استندت شرعية بلدان دول الخليج العربية في العقود الأولى بعد ميلادها إلى مصدر أو أكثر من هذه المصادر في بناء شرعيتها، ولكن خلال العقد الأخير، هزت حرب عاصفة الصحراء هذه المصادر جميعا بدرجات متفاوتة في كل بلدان دول الخليج. ويمكن القول عموما أن بعض بلدان الخليج العربية تتعرض فيها شرعية الدولة نفسها للشك الملحوظ، والبلدان الأخرى تتعرض شرعية أنظمتها الحاكمة فقط لمثل هذا الشك الملحوظ. ولكن أكثر الحالات خطورة هي تزامن شرعية اهتزاز شرعية الدولة مع اهتزاز شرعية النظام الحاكم في الوقت نفسه، من وجهة نظر قطاع كبير من مواطنيها. وهذا الوضع الجديد لم تألفه هذه البلدان بهذه الحدة منذ ولادتها. وبهذا المعنى، يمثل هذا الوضع

عنصرا رئيسيا فيما نسميه أزمة "الدولة الريعية " في بلدان الخليج العربية. وهي أزمة لم تستوعبها الأنظمة الحاكمة بحجمها ونوعها الحقيقيين إلى الآن، ناهيك عن القدرة على الاستجابة الخلاقة لها. إن الاستجابة الأكثر شيوعا، في مجابهة أزمة الدولة والنظام الحاكم، إلى الآن هي مزيد من المناورات الإجرائية والهياكل الوهمية وتقليص الحريات الأساسية وزيادة القهر والبطش ضد القوى السياسية، كما أشرنا من قبل وهذه الممارسات قد تطيل من أجل النظام الحاكم في الأمد القصير، ولكنها تقوض من دعائم شرعية الدولة نفسها، وتفتح الباب واسعا أمام إمكانات تمرد وعصيان تكوينات اجتماعية طرفية أو هامشية حقيقة أو مجازا ومن ثم تفتح الباب واسعا أما احتمالات تدخل أطراف أجنبية إقليمية أو دولية إما بمساعدة التكوينات المتمردة، أو باستغلال تصدع الجبهة الداخلية في العدوان على الدولة الرَبقية.

5. **<u>العامل الاقتصادي</u>:**

إن الأداء الاقتصادي الرفيع في أي دولة يعني- في حده الأدنى- توفير الحاجات الأساسية لمواطنيها، ويعني في حده الأقصى توفير قدر ملحوظ من الرفاهية لهم (أي الحاجات الأساسية وبعض الكماليات) ومثل هذا الأداء الاقتصادي الرفيع يكرس من شرعية الدولة ومن شرعية النظام الحاكم، وبخاصة إذا كان هذا الأداء مصحوبا بقدر واضح من العدالة التوزيعية. وعادة ما يعوض هذا الأداء الاقتصادي الرفيع بعض سلبيات انتقاص شرعية الدولة أو غياب شرعية النظام الحاكم. وكما أشرنا في موضع سابق إلى بعض مؤشرات النمو الاقتصادي في بلدان الخليج العربية خلال العقود القليلة الماضية. ولكون ما يهمنا هنا هو تبيان إسهام العامل الاقتصادي في أزمة الدولة الريعية، فإن الدلائل تشير صراحة أو ضمنا إلى عدة حقائق، منها :

– أن الدولة الميسورة وبخاصة النفطية، رغم معدلات نموها الاقتصادي الملحوظ، إلا أن هذا النمو قد صاحبه كثير من هدر الموارد المالية، ولم يؤد إلى تنويع القاعدة الإنتاجية أو إلى زيادة كفاءتها بشكل ملحوظ .

- أن الدولة الأقل حظا في مواردها الطبيعية والمالية، ورغم معدلات نموها المتواضعة، إلا أنها بدورها لم تحسن إدارة اقتصادها، ولا هي وسعت أو نوعت أو رفعت من كفاءة قاعدتها الإنتاجية بالدرجة المطلوبة . واضطر بعضها إلى الاستدانة.
- أن الدول الميسورة والدول المعسرة، على السواء قد زادت درجة تبعيتها للخارج. فعدم تنوع القاعدة الاقتصادية في "دول اليسر" واعتمادها الريعي على سلعة واحدة، وهي النفط. جعلاها معرضة لتقلبات السوق الدولية. أما دول العسر، فإن تبعيتها قد تجلت، كما ذكرنا، في الزيادة الفلكية لديونها الخارجية، ووقوعها المتصاعد تحت ضغوط الدول الدائنة. ونتج عن ذلك تآكل مطرد في استقلالية قرارها الاقتصادي وتاليا تناقص متزايد في استقلالية قرارها السياسي داخليا وإقليميا ودوليا.

6. **العامل الخارجي:**

كما سبق وأن بينا في موضع سابق، فإن مولد بلدان دول الخليج العربية ارتبط بمخططات القوى الخارجية في إطار تسويات ما بعد الحرب العالمية الأولى، وبخاصة بين فرنسا وبريطانيا (بلقنة المشرق)، وبتسويات ما بعد الحرب العالمية الثانية بين القوتين نفسهما إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية. ومع أن ملامح نظام إقليمي عربي ينزع إلى التماسك والاستقلال قد برزت في الخمسينات والستينات، من خلال الجامعة العربية ومنظماتها المتخصصة من جهة، وبفضل المد القومي التحرري الذي قادته مصر الناصرية من جهة أخرى، إلا أن هذا النظام الإقليمي العربي تعرض

للاهتزاز بعد هزيمة عام 1967، ثم بدأ في التصدع خلال السبعينات والثمانينات.

في ظل هذا التصدع، زادت الضغوط الخارجية لا ضد مجمل النظام الإقليمي العربي لمزيد من شرذمته فقط، ولكن أيضا ضد كل دولة على حده لمزيد من أحكام تبعيتها لهذه القوة الخارجية أو تلك. وقد تضاعفت هذه الضغوط في الثمانينات. وانضمت بعض القوى الإقليمية من دول الجوار إلى قائمة الأطراف الخارجية العظمى الضاغطة في هذا الصدد، وأهمها إيران .

ومأزق بلدان الخليج العربية حاليا، هو أنه لكي تحافظ على بقائها الرسمي، فإنها قد تضطر إلى التضحية بسيادتها الفعلية. ونقصد بذلك أن هذه الدول، لكي تجابه عدوانا خارجيا سافرا، في غياب القدرة الذاتية للدفاع عن النفس، فإنها تلجأ إلى الاحتماء بطرف خارجي (غير عربي) آخر، مثلما فعلت الكويت في صيف عام 1987، برفع علم الولايات المتحدة الأمريكية على ناقلات نفطها في مواجهة العدوان الإيراني ، وكما فعلت بلدان الخليج جميعها عندما احتل العراق الكويت عام 1990م. وكما هو بديهي، فإنه لابد للطرف الأجنبي الذي تلجأ إليه هذه الدولة أو تلك من أن يطلب "ثمن الحماية" التي قدمها وهذا الثمن عادة ما ينتقص من السيادة الوطنية، ويفتح الباب واسعا لمزيد من تدخل صاحب الحماية في شئون الدولة المعنية. فالموقف هنا أشبه ما يكون بالمستجير من الرمضاء بالنار. وكما هو معروف لدى الجميع فقد أخذ التدخل الناجم عن طلب بلدان مجلس التعاون الحماية أثناء حرب الخليج الثانية شكل الحصول على قواعد أو تسهيلات عسكرية، و الدخول في أحلاف واتفاقات دفاعية، وهو الأمر الذي ناضلت شعوب هذه البلدان للتخلص منه في العشرينات والثلاثينات الأربعينات والخمسينات والستينات. ومرة أخرى، تجد بعض بلدان الخليج العربية نفسها بين "مطرقة" العدوان الخارجي و"سندان" الحماية الأجنبية.

أزمة البقاء وبقاء الأزمة

ونحن نوشك أن نصل إلى نهاية هذا الفصل فقد يكون من المفيد إيضاح أمور ثلاثة محددة. الأول: هو أن بلدان الخليج العربية قد حققت خلال العقدين الأخيرين منجزات لا بأس بها في حقول عديدة، وأن هذه الإنجازات نفسها قد خلقت قوى اجتماعية وتحولات هيكلية هائلة، نتج عنها هموم ومشكلات جديدة. والثاني: هو أن بعض المشكلات القديمة التي ورثتها بلدان الخليج العربية سواء من مرحلة المجتمع التقليدي أم من المرحلة الاستعمارية. قد استمرت وتفاقمت دون أن تنجح النخب الحاكمة لهذه البلدان في حلها أو احتوائها. والأمر الثالث: هو أن المشكلات القديمة والجديدة باستمرارها وتفاقمها، قد تزامنت مع تصدع النظام الإقليمي، ومع ريادة الضغوط الخارجية من دول الجوار والقوى الأجنبية العظمى. إن تفاعل هذه الأمور الثلاثة ونتاجها قد أوجدت أزمة لبلدان الخليج العربية. فمع أن بلدانا كثيرة في العالم الثالث قد تشترك مع بلدان الخليج العربية في هذه المشكلة أو تلك، أو في هذا النوع من المشكلات أو تلك، إلا أنه- نادرا - ما نجد أيا منها يشترك مع بلدان الخليج العربية في الأمور الثلاثة مجتمعة، وبهذه الحدة.

ومن نافلة القول إن هذه "الأزمة"، بالمعنى الذي اصطلحنا عليه في بداية هذا الجزء، ليست متساوية حجما أو كيفا في حالة كل بلد من بلدان الخليج العربية . فبعض البلدان الخليج العربية يشكو من كل عناصر الأزمة التي عرضناها في الفقرات السابقة، أي يعاني من مشكلات : الهوية والاندماج السياسي والاجتماعي، والشرعية والتعثر الاقتصادي، والتهديد الخارجي. وبعضها يعاني من بعض، وليس كل هذه المشكلات. فالبلدان التي تعاني كل المشكلات مجتمعة، مهددة في بقائها كدول. فأزمتها هي أزمة بقائها كدول بحدودها وسيادتها التي نعرفها اليوم. فهي مهددة بالتفتيت أو الاجتياح، وضم أجزاء منها أو ضمها كلها إلى دول أخرى. وتدخل في هذه

الفئة بعض بلدان الخليج العربية التي ربما لا تشكو من كل المشكلات بالحدة نفسها، ولكنها معرضة لمشكلة العدوان الخارجي مع محدودية القدرات الدفاعية الذاتية. أما البلدان التي لا تواجه أزمة ببقاء دولها، فإن دولها تواجه احتمالات بقاء الأزمة فيها لسنوات طويلة.

باختصار تواجه كل بلدان الخليج العربية، الغني منها والفقير، الكبير منها والصغير، إما أزمة بقاء أو بقاء الأزمة التي تحدثنا عن عناصرها في الصفحات السابقة. إن بلدان الخليج العربية ، رغم كل ثرواتها ومواردها وإنجازاتها، فإنها مهددة خارجيا، وتابعة دوليا، ومتوترة داخليا، في الوقت الحاضر أكثر من أي وقت مضى منذ ميلادها.

إن الدولة الربقية كما تتجسد في بلدان الخليج العربية مأزومة، كما لم يحدث لها من قبل، منذ مولدها، فهي محاصرة باثنين أو أكثر من المشكلات الحادة التي عرضنا لها في هذا الجزء. وهي عاجزة حتى الآن عن فك هذا الحصار. ولكنها بدورها تحاصر مجتمعها المدني وتضيق الخناق على مواطنيها. فالمواطن الخليجي العادي يعاني حصارا مزدوجا : حصار دولته الربقية، وحصار الخارج لدولته الربقية. وكلما اشتد هذا الأخير على الدولة الربقية، كلما شددت بدورها من حصارها حول هذا المواطن، وحول المجتمع المدني.

كيف نشأت هذه البلدان الربقية المأزومة وكيف ستواجه القرن الحادي والعشرين؟ هذا ما نتعرض له في الفصول التالية.